## المبحث الثالث

# الشروط الموضوعية فلسطينياً ودولياً لنجاح العملية الانتخابية

د. إياد البرغوثي*

لكل انتخابات في العالم شروط محلية ودولية لكي تنجح، هذا الوضع يتضاعف بالنسبة للحالة الفلسطينية، حيث إن القضية من أكثر القضايا في العالم، إن لم تكن عولمة أو تدويلاً، فبفعل عوامل عديدة، لا مجال لذكرها الآن، أضحت القضية الفلسطينية أنموذجاً دولياً لأولئك المناضلين من أجل الحرية من ناحية، وأولئك المساندين للاحتلال والإمبريالية واضطهاد الشعوب من ناحية أخرى.

### شروط الانتخابات فلسطينياً

هناك العديد من العوامل التي تقلل من فرص نجاح الانتخابات على المستوى الفلسطيني الموضوعي، وأهمها:

(*) مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة القدس

١- مسألة القانون الفلسطيني المتعلق بالانتخابات، فالقانون الحالي الذي يحمل رقم ١٣ لعام ١٩٩٥، وصدر بمرسوم رئاسي هو ملحق للاتفاقية الانتقالية الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥.

فالقانون لم يقر من قبل المجلس التشريعي، وبالطبع فإن المجلس لم يكن موجوداً لحظة إقرار القانون، وعندما شكل المجلس التشريعي لم يقم لا بإقرار القانون ولا تعديله ولا بإلغائه، كما أن القانون لم ينتج عن حوار وطني واتفاق عام بل انقص من الاتفاقية ووضع.

٢- هناك من يشكك في جدية النظام السياسي في مسألة إجراء الانتخابات، فعلى الرغم من جدية التنظيمات والأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية كافة في التسجيل للانتخابات، إلا أنه لوحظ عدم اهتمام أوساط متنفذة في فتح بالنسبة لعملية التسجيل، ما يعطي انطباعاً بأن السلطة غير مهتمة، كذلك فإن عدم تعيين موعد محدد للانتخابات يكرس الانطباع بعدم الجدية.

٣- كثيرون ما زالوا غير مهيئين من الناحية النفسية للانتخابات، ففي ظل الهجمات الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية كافة، وسقوط مئات الشهداء والجرحى، فإن أعدادا متزايدة من الناس تفكر في مسألة الانتخابات وكأنها خارج السياق اليومي الفلسطيني.

٤- هناك جدل فلسطيني حول جدوى الانتخابات على افتراض أنها ستحصل، فبين من يؤمن أنها وسيلة ناجعة لإخراج الشعب الفلسطيني من المأزق، وبين من يعتقد أنها لن تكون إلا أداة لتكريس الوضع القائم يجري الجدل بين فئات الشعب الفلسطيني كافة، على أنه من الملاحظ غياب الجدل الذي كان قائماً في الانتخابات السابقة، وهو سقف هذه الانتخابات ومرجعيتها وعلاقتها باتفاق أوسلو.

٥- ما زال موضوع تأهيل المواطنين للتسجيل والانتخابات موضع تساؤل، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها بعض الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في توعية المواطنين، إلا أنها ما زالت بعيدة عن إدراك أهمية ذلك. إن البطء الشديد في عملية التسجيل وعدم الحماس، والملاحظات التي يمكن استنباطها من عملية التسجيل تؤكد أن الجمهور ما زال بعيداً عن إدراك المغزى الحقيقي أو المفترض للعملية الانتخابية.

**شروط الانتخابات إسرائيلياً**

من خلال عدائها المستمر وحواجزها الدائمة، وتعطيل حركة المواطنين الفلسطينيين، تعلن إسرائيل أن ما يجري على الساحة الفلسطينية من استعدادات للانتخابات مسألة لا تعنيها من قريب أو

بعيد، بمعنى أنها لا تلتفت لمتطلبات العمل السياسي الفلسطيني في أثناء إقرارها لسياستها في الأرض المحتلة.

على أن ذلك لا يعني أن الإسرائيليين لا يتابعون ما يجري في الساحة السياسية الفلسطينية بما فيها الانتخابات، فسجل الناخبين يذهب للإسرائيليين ويتم التفتيش والتدقيق عليه من قبلهم، كما أن الإسرائيليين يقومون بعرقلة التسجيل للانتخابات في القدس، ومن أجل الانتخابات في القدس توجد لجنة إسرائيلية فلسطينية للدعاية الانتخابية والتسجيل، ويتصرف موظفو التسجيل في القدس كالمطاردين وتم اعتقالهم أحياناً، وتشترط إسرائيل في مرشحي القدس أن يكون لهم أملاك في الضفة الغربية.

كما تتدخل إسرائيل في فرض أشخاص عن طريق عرقلتها ترشيح البعض للآخر، وما لم يتدخل الإسرائيليون مباشرة في هذا المجال، فإن الفلسطينيين وأثناء ترشيحهم للقوائم الانتخابية يأخذون إرادة الإسرائيليين بعين الاعتبار.

إسرائيل لا تسمح لغير المقيم بالانتخاب، ولا تسمح لحوالي ١٠,٠٠٠ سجين بذلك، كما تمنع فتح مراكز اقتراع في السفارات والقنصليات، ومن لم يكن من المواطنين في فلسطين في أثناء التسجيل فلن يحق له الاقتراع.

إن تدخل إسرائيل في الانتخابات بالشكل المباشر أو غير المباشر لن يؤثر في نزاهة الانتخابات وحريتها حسب، بل سيعطي المجال للتشكيك في النتائج، وربما عدم القبول بها لدى البعض، مما قد يؤثر في الوحدة الوطنية ويضرب النسيج الاجتماعي.

والسؤال الأخير فيما يتعلق بالإسرائيليين هو هل ستقبل إسرائيل بنتائج الانتخابات؟ إذ إنها الآن لا تقبل رئيساً منتخباً، فمن يضمن أن تقبل آخرين لا يأتون وفقاً لأهوائها؟

**دولياً** رغم الاهتمام الدولي بما يجري في فلسطين، فإنه لا توجد ضمانات لإجراء الانتخابات بشكل حر ونزيه لا من قبل الأمم المتحدة، ولا الولايات المتحدة، ولا من اللجنة الرباعية، فاللجنة الرباعية على سبيل المثال لم تستطع جلب تصاريح لبعض الموظفين للتنقل من مكان إلى آخر، كما أن تلك اللجنة لم تتدخل عندما أغلقت إسرائيل مراكز القدس الانتخابية، وسحبت بعض موظفيها.

**مالياً** فإن الاتحاد الأوروبي قام بتمويل مرحلة التسجيل فقط، وهي واحدة من عمليات كثيرة للانتخابات، واشترط تمويل المراحل اللاحقة بتغيير القانون.

أما الأمريكيون فلقد ضغطوا من أجل تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، لكنهم يمارسون الضغط أيضاً في مسألة الرئيس بشكل يحول

دون أن يـتم ترشـيحهم، لقـد كـان الأمريكيـون يُعْنـون بالانتخابـات، ولكنهم شعروا أنها قد تأتي لعرفات ثانية؛ لذا اكفّوا عن الاهتمام بها.

لا أحد يعرف إن كان المجتمع الدولي وأمريكا وإسرائيل سـيقبلون بنتـائج الانتخابـات أم لا، لقـد باتـت المعضـلة أن كـثيرين يؤمنـون أن الانتخابات لن تكون نزيهة وحرة في ظل وجود الرئيس عرفات، وإذا ما حال الإسرائيليون والأمريكيون دون مشاركته بها، فإنها لن تكون حـرة ونزيهة أيضاً، لذلك يبقى السؤال ماثلاً ما العمل؟

**مناقشات الجلسة الثالثة**

**أ.د. عبدالله أبو عيد**

لماذا ينخرط الجميع في الانتخابات؟

١- هناك ضغوط داخليـة مـن الجمـاهير حيـث أصـبحت الانتخابـات وسيلة تصحيح المسار، فلا بد من قيادة تبعد الجماهير عـن التخـبط بمنأى عن الرشاوى والفساد.

٢- اكتشفت التنظيمات المعارضة أنه من الخطـأ عـدم المشـاركة، وأنهـا حق لكل مواطن.

**القوائم النسبية**:- البعض يقول إنـه يريـد ٥٠٪ منتخبـاً مباشـرة و٥٠٪ نسبياً، وفي هذا صعوبات .

وأميل إلى القائمة المختلطة وقد ناديت بذلك .

**أ.فالح الطويل**

هنالك ملاحظات على لجنة الانتخابات :

- الرئيس الذي يعين اللجنة يستطيع إقالتها.
- اللجنة صدرت عن الرئيس وليس عن المجلس التشريعي.
- اللجنة لم تصدر اللوائح القانونية التي تحدد عملها.
- الرئيس حدد عدداً من الدوائر الانتخابية وهذا من صلاحية المجلس.

**أ.د. إياد البرغوثي**

- البعد العربي للقضية الفلسطينية ضعيف، حيث إن هناك نوعاً من الاستياء العام، والجميع يطالب بوضع القضية في بعدها العربي .
- للأسف لا توجد استراتيجية فلسطينية، بل هنالك علاج يومي، وهذا ليس ناشئاً عن عدم الاهتمام، بل لوجود مشكلة أنه لا يوجد إجماع فلسطيني، فنحن مختلفون على حدود فلسطين، وماهي المدن الفلسطينية.
- هناك ميل لجلد الذات، فالقضية أكثر تعقيداً، ولا بد أن يكون هناك حد ما بين الهدف الفلسطيني الواضح. وعندي شعور أن الانتخابات لها سلبيات قد تعادل إيجابياتها.

من الوثائق الإسرائيلية نرى أن إسرائيل تعمل على نقطة موازية في الطرف الآخر في إشغالنا بمواضيع صغيرة لإضاعة القضايا الكبيرة.

**أ.فالح الطويل**

ليس هناك إجماع بين العرب على شيء، والأمر ليس مقتصراً على الفلسطيين.

يجب الهجوم على إسرائيل إعلامياً، ووصف الصراع بأنه فلسطيني – إسرائيلي وليس (عربي إسرائيلي).

**أ.محمد شريف الجيوسي**

الإقليمية الفلسطينية نمت في السبعينيات وأبرزت إقليميات عربية.

هل هناك نسب محدودة في التمثيل،بحسب السكان أم بالمساحة؟

**د. عماد جاد**

أرى أن الدولة الفلسطينية، أكثر دولة ديمقراطية لو استُغِل الطرف الدولي، القضية الفلسطينية، معولمة وعدالتها تجذب المؤيد بين لها ومن يرسلون المساعدات على أساس إنساني، ولا بد من تعريف القضية على أساس إنساني وليس دينياً أو عرقياً.

**أ.جمال الشوبكي**

هناك خلط بين الانتخابات المركزية ٩٦ وبين هذه اللجنة التي أشرفت على التسجيل بموافقة القوى السياسية.

ففي انتخابات ٩٦ الذين جاءوا للزيارة شاركوا بالانتخابات وأخذوا هويات وحق عودة.

**د.يعقوب الكسواني**

نحن معنيون بوصفنا الشتات بما يجري في الانتخابات، فلا فصل بين الداخل والخارج، ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار المحيط الخارجي،ونحن معنيون بتحقيق مكاسب للقضية في محيطها الداخلي والخارجي.

**أ.د. نظام بركات**

قد يستخدم مقاطعة الانتخابات لتسجيل نقاط إيجابية أحياناً لمؤشر على عدم الديمقراطية.

من يتكلم عن صراع عربي إسرائيلي يتحمل وضعاً تعبوياً. أما مفهوم صراع فلسطيني إسرائيلي فيظهر الجانب الإنساني، فلماذا لا يكون هناك خطابان خطاب للداخل وخطاب للخارج؟.

**أ.جواد الحمد**

- ماهي الشروط الموضوعية التي ينبغي توفرها على الصعيد الداخلي؟.
- هل الضغط الدولي على إسرائيل موجود؟
- ماهي الملاحظات القانونية لقانون الانتخاب؟

**د. معاوية المصري**

ضغط الأمريكان لإقرار قانون انتخابات مدة أسبوع وهذا ما فعلته لجنة الانتخابات داخل المجلس التشريعي.

يوجد كوتا في القدس وبيت لحم و٣٠٠ سامري يسكنون في نابلس، وفوجئنا أن عدد النواب أصبح من ٨٢ -٨٨، حيث تم فرض عدد معين أكثر من الطبيعي لإضافة السمرا.

**أ.د. عبدالله أبو عيد**

يجب دراسة كل حالة للمقاطعة على حدة، فبعضها لها إيجابيات وأخرى سلبية، وهناك حالات للمقاطعة إيجابياتها أفضل.

- ذكرت إيجابيات وسلبيات القانون العام
- من الإيجابيات: حق انتخاب المرأة والكوتا لبعض الأطراف الضعيفة: المرأة، والأقلية المسيحية، والسمرا وهم مكسب إعلامي.وهناك لجنة استئناف قضائية.

**السلبيات**: القانون صادر بمرسوم رئاسي.

- نظام الدائرة الواحدة.
- نصوص حول حرية الأحزاب ولا يوجد قانون لها.
- طريقة تشكيل اللجنة ليست ديمقراطية، فيجب على الأقل تشكيل نصفها من القضاة.

**أ.د.إياد البرغوثي**

تحـدثنا عـن الصـراع العربـي الإسـرائيلي لإدراك طبيعـة الصـراع الدولي

- الكف عن التدخل السلبي.
- ضرورة إيجاد مراقبة دولية لنزاهة الانتخابات.
- تحويل العملية الانتخابية.
- ضمان دولي أمريكي أوروبي.